مؤشرات التنمية المستدامة والخدمة العمومية المحلية في الجزائر

د/ نور الدين حاروش

استاذ محاضر بقسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر

ملخص:

إن الانتقال بالجماعات المحلية، البلدية، في الجزائر من مجرد مرفق تقليدي ساكن إلى مرفق حركي تنموي حقيقي، كفيل بتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين مؤشر الخدمات العمومية المحلية، وهو ما اهتدت إليه الجزائر مؤخرا بتعيين وزير منتدب مكلف بتحسين الخدمات العمومية المحلية، ذلك لما تضطلع به البلدية من مكان لممارسة المواطنة وإطار لمشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية، وما تقوم به من مهام واختصاصات، وان قياس وتحقيق التنمية على المستوى المحلي يمكننا قياسها وتحقيقها على المستوى الكلي، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

لكن واقع هذه الجماعات المحلية يستدعي الإسراع في تجسيد هذا الانتقال أكثر من أي وقت مضى، وليس مجرد الحديث عنه.

Abstract

La transition des collectivités locales algériennes du statut de simple service public traditionnel statique vers un statut d'établissement dynamique de développement réel , permettrait l'aboutissement à un développement durable à travers l'amélioration des indices des services publics locaux. Dans ce sens, un ministère chargé d'améliorer les services publics à été récemment créé pour répondre à cette exigence.

Outre leur rôle traditionnel, Les collectivités locales sont considérées comme un espace d'exercice de la citoyenneté et un cadre pour la participation des citoyens dans la gestion des affaires locales, notamment au sein de la commune.

L'évaluation et la réalisation du développement local s'inscrivent dans une perspective de développement global qui aboutit en fin de compte à la concrétisation du développement durable tant espéré.

En définitive, la réalité des collectivités locales exige plus que jamais le redoublement des efforts et la mobilisation des ressources humaines et matérielles autour de ce projet de transition vers le renouveau du service public local.

مقدمة

تضطلع البلدية، بصفتها القاعدة الإقلمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة والإطار الملائم لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، بالعديد من المهام والاختصاصات، فهي تساهم إلى جانب الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن والحفاظ على الاطار المعيشي للمواطنين وتحسينه، وهذا من خلال تقديم الخدمات العمومية المحلية التي من خلالها يمكن قياس التنمية على المستوى المحلي وبالتالي قياس التنمية المستدامة على المستوى الكلي.

لكن التشخيص الأولي لواقع التسيير المحلي من خلال الجماعات المحلية – البلدية- يرسم لنا صورة قاتمة تعبر عن مجموعة من الاختلالات أهمها على الإطلاق محدودية الموارد الذاتية لهذه الجماعات وضعف الاستثمار المحلي لغياب ميزانية الدولة المخصصة لهذا الجانب وعزوف الخواص في الخوض فيه، وغياب رؤية أو تصور بعيد الأمد ناهيك عن ضعف المقاربة التشاركية والتعاقدية وضغف التسيير، لذا فإن التفكير في جعل الجماعات المحلية ترتقي من مجرد مرفق أو هيكل إداري تقليدي يقدم عمل روتيني إلى مرفق تنموي حيوي محفز جاذب للاستثمار أصبح أكثر من ضرورة، وليس التفكير فقط وإنما السعي قدما من أجل تجسيد هذا التحول الذي يكون في خدمة المواطنين، هذا التحول يحاول القضاء على التسيير الإداري المعهود والقائم على البيروقراطية السلبية وضعف التدبير المالي، ويخلق نوع من التسيير أساسه الحكامة والرشادة مع تخليق التدبير الجماعي، وعندها سيتم الخروج بالجماعات المحلية من جماعة منطوية منعزلة إلى جماعة منفتحة ومتكاملة مع البيئة الداخلية والخارجية.

لذا فالإشكالية التي يمكن طرحها في هذه المقالة هي:

كيف يمكن الانتقال بالجماعات المحلية من مجرد مرفق تقليدي إلى مرفق تنموي حقيقي؟ وهل يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين مؤشر الخدمات العمومية المحلية؟

وعلية سنحاول دراسة هذا الموضوع من خلال المحاول التالية:

1- محتويات التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها
2- الإرادة السياسية والخدمة العمومية المحلية
3- الحكامة المحلية والخدمة العمومية المحلية
4- التنمية الاقتصادية المحلية

1- محتويات التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها:

تميزت نهاية القرن العشرين باختلال العلاقة المتوازنة بين الإنسان والبيئة نتيجة الانفجار السكاني من جهة، وتعاظم معدلات الاستهلاك التي أنتجت تعاظم أخر للنفايات المهددة للبيئة من جهة ثانية، وهو ما دعا بالمجتمعات للمناداة بفكرة التنمية المستدامة التي تأخذ البيئة في الحسبان، ولعل تصريح بلغراد سنة 1976، ابلغ نداء، حيث ذكر " بأنه علينا أن نهتم بأن تبقى على الكرة الأرضية بعد مغادرتنا لها موارد كافية تستجيب لاحتياجات الأجيال القادمة، ليس هذا فحسب، بل يقع علينا واجب تعليم الأطفال أن يولوا التقدير والاحترام للكنوز الطبيعية رغبة في حمايتها "، ومن هنا أصبح الاهتمام يتزايد وأصبحت كل العمليات على وجه الأرض إلا ولها مدلول في التنمية المستدامة. فكيف تبلورت فكرة التنمية المستدامة وما هو مفهومها وما هي خصائصها؟

عقدت الأمم المتحدة ثلاثة مؤتمرات دولية بين عام 1972 و2002، كلها ذات اهتمام خاص بالبيئة، وهكذا انعقد أول مؤتمر بالسويد، استوكهولم عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، وجاء المؤتمر الثاني بالبرازيل، بريو دي جانيرو عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، وجاء المؤتمر الثالث بجنوب إفريقيا، جوهانسبورغ عام 2002 تحت اسم صريح وهو مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة.

هذه المؤتمرات ركزت كلها على العلاقة المتلازمة بين الإنسان والمحيط الذي يعيش فيه، وبالتالي وجب الاهتمام به والحفاظ عليه، لأن الموارد الطبيعية محدودة واستهلاك الأفراد في تزايد مستمر وبالتالي فإن الموارد الطبيعية لن تفي الأجيال القادمة، وقد أوصى مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992 فصولا تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في المجالات المختلفة، كالتنمية الاقتصادية من خلال الاهتمام بالزراعة والموارد الطبيعية، والتنمية الاجتماعية كالصحة والتعليم، والحث على مشاركة قطاعات المجتمع في التنمية وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها.

في عام 2002، وتحت عنوان التنمية المستدامة، انعقد مؤتمر جوهانسبورغ ليراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المتواصلة المعلنة سابقا، ومنه نلاحظ كيف تطورت ونضجت هذه الاهتمامات، فمن فكرة بيئة الإنسان إلى البيئة والتنمية ووصولا إلى فكرة التنمية المستدامة، لتتبين الأمور أكثر وأن علاقة الإنسان بالبيئة لا تقتصر على صحة الإنسان فقط كما كان الاعتقاد سائدا، بل أن البيئة هي خزان الموارد التي يحولها الإنسان إلى ثروات وهي جوهر التنمية(1). فما هي دلالة التنمية المستدامة من خلال التعاريف المختلفة؟

مفهوم التنمية المستدامة:

ظهرت أهمية التنمية المستدامة كمفهوم جديد عندما أصبحت التنمية في حد ذاتها تهدد التوازن الفطري للبيئة، ومرد ذلك تطاول الإنسان في استعمال الأدوات والوسائل التقنية لتطويع البيئة وتحويل ثرواتها ومواردها الباطنية إلى سلع وخدمات، حيث ألحق بها أضرارا جعلها غير قادرة على الاحتمال ولا على استعادة توازنها الطبيعي ولا على رأب التصدعات...وعلى هذا الأساس فإن التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة يتصدرها التعريف الاقتصادي وذلك للعلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة وعلم الاقتصاد، فالتعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة يركز على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، أي الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها، وبما أننا نتكلم على التنمية المستدامة التي لا تهمل المستقبل، فإن التعريف الذي يبدو اشمل من سابقه يركز على إمكانية استخدام الموارد اليوم دون التقليل من الدخل في المستقبل، هذا يعنى أن القرارات الحالية لا يمكن أن تضر بالإمكانيات الخاصة بالمحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل بل يجب تحسينها.

وفي تعريف وضعته اللجنة العالمية للتنمية المستدامة سنة 1987، والذي جاء في تقريرها المعنون بـ"مستقبلنا المشترك"، ركزت على أن التنمية المستدامة تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة (2).

من المؤكد أن العديد من المتغيرات الأساسية تؤثر في التنمية المستدامة ولها مكانة في تعريفها، إذ نجد التكنولوجيا والإنسان إلى جانب العدالة، كلها متغيرات تحتل مكانة هامة في صياغة التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة.

لقد آن الأوان للبحث عن تكنولوجيا بديلة للتكنولوجيا المصاحبة لعهد الثورة الصناعية التي لم تعد تتماشى ومفهوم التنمية المستدامة، وعليه فالحاجة هنا تستدعي البحث عن تكنولوجيا تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية والحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو الديمغرافي والاقتصادي.

من جهة أخرى يشكل الإنسان محور تعاريف التنمية المستدامة من خلال التنمية البشرية، كتحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي، وفي هذا إشارة بالغة لتعريف التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أشار إلى أن الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام، فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية، وهذا النسج يكون بمشاركة الناس ديمقراطيا في صنع القرارات والسياسات التي تؤثر في حياتهم في جميع المجالات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وبيئية (3)، وقد اقترن كذلك مفهوم التنمية بالديمقراطية، فلا تنمية حقيقية دون ديمقراطية تشاركية.

تكتسي العدالة والإنصاف أهمية قصوى في مختلف تعاريف التنمية المستدامة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإنصاف هو نوعان، إنصاف الأجيال التي لم تولد بعد، والإنصاف الثاني يتعلق بمن يعيشون حاليا والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على الخيرات الاجتماعية والاقتصادية، نتيجة هيمنة الرأسمال العالمي، ومن خلال هذه التعاريف التي أخذت العديد من الابعاد والمتغيراتوالمحاور يمكن تعريف التنمية المستدامة إجرائيا على عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، هي التنمية المستمرة العادلة، وهي التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة، وهي التنمية الرشيدة، وهي التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاته وهي التنمية التي تعظم من قيمة المشاركة الشعبية ومشاركة المواطنين في جميع مراحل العمل التنموي، وللتنمية المستدامة العديد من الخصائص والمحتويات تخص مجالات عدة.

خصائص التنمية:

التنمية عملية مقصودة وعملية ضرورية للتغيير المنظم وهي عملية كلية وشاملة، فقد تكون عملية داخلية ذاتية وعملية ديناميكية وعملية مستمرة، تبرز فيها أهمية المشاركة الشعبية في جميع مراحل العمل التنموي، وأهمية العدالة في جميع مراحل وإجراءات التنمية وضرورة توفير التركيبات المؤسسة التي تساعد على نمو الأفكار الذاتية إلى حدودها المثلى وضرورة إزاحة المعوقات ومراعاة البعد البيئي في جميع مشاريع التنمية وتخص جميع الأنواع والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولها مستويات جغرافية محلية وطنية وإقليمية ودولية ولا بد أن تكون مستدامة.

محتويات التنمية المستدامة:

تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وتجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئية، والتنمية الاجتماعية.

إن من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية(4).

وفيما يلي استعراض أمثلة لأهم أهداف التنمية المستدامة من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس:

المياه: ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية، وتأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة، مع ضمان الحماية الكافية للمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.

الغذاء: رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم، وتحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي، من خلال ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

الصحة: الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل، مع فرض معايير للهواء النقي والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة، وكذلك ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

السكن والخدمات: ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات، وضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة، مع ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

الدخل: زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع العام، مع دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع الخاص، و ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص(5).

كما تلعب المعلومات دورا مهما في تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما ونحن في عصر تكنلوجيا الاعلام والاتصال، وبالتالي فلهذه التقنية الدور الرئيسي.

دور تقنية المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة:

تسخير الإمكانات اللامتناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:

1- تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.

2- تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.

3- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، ولاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر، الذي يعد من أهم اهداف التنمية المستدامة(6).

4- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي.. بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

إعداد سياسات وطنية للابتكار واستراتيجيات جديدة للتكنولوجيا مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات(7).

دور الاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة:

تشمل الاتصالات من أجل التنمية الكثير من الوسائط مثل الإذاعة الريفية أم الإذاعات المحلية الموجهة للتنمية المجتمعية، والطرق المتعددة الوسائط لتدريب المزارعين وشبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها البعض وبمصادر المعلومات العالمية.

إن تحقيق هذه الابعاد وترجمتها إلى مخرجات على شكل سلع وخدمات، وهي كلها قابلة للقياس، تشكل المؤشرات التي من خلالها تصنيف الدولة او الجماعات المحلية في سلم التنمية المستدامة، فما هي هذه المؤشرات وكيف يمكن قياسها؟

مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

إن المعضلة الرئيسية في التنمية المستدامة تكمن في تحديد مؤشرات يمكن قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة من خلالها. وتساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي وهذا ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

يعتمد قياس الاستدامة البيئية على 20 مؤشرا رئيسيا تنقسم بدورها إلى 68 مؤشرا فرعيا وهو يقدم مؤشر دراسة مقارنة للدول في مدى نجاحها في تحقيق التنمية المستدامة وفق أسلوب ومنهجية رقمية دقيقة، ويشكل ذلك إضافة نوعية لأصحاب القرار في هذه الدول لتحليل خطواتهم السياسية والاقتصادية والبيئية ومراجعتهم لتحسين أدائهم على صعيد التنمية المستدامة، وحسب الدراسة فإن هناك خمس مكونات رئيسية للاستدامة البيئية وهي(8):

الأنظمة البيئية: تعتبر الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تتمكن فيه من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية في مستويات صحية وإلى المدى الذي تكون فيه هذه المستويات تتجه نحو التحسن لا التدهور.

تقليل الضغوطات البيئية: تكون دولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه الضغوطات البشرية على البيئة قليلة إلى درجة عدم وجود تأثيرات بيئية كبيرة على الأنظمة الطبيعية.

تقليل الهشاشة الإنسانية: تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه أنظمتها الاجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي وكلما تراجع مستوى تعرض المجتمع للتأثيرات البيئية كلما كان النظام أكثر استدامة.

القدرة الاجتماعية والمؤسسية: تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه قادرة على إنشاء أنظمة مؤسسية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية.

القيادة الدولية: تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه متعاونة دوليا في تحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية وتخفيض التأثيرات البيئية العابرة للحدود.

مؤشرات الضغط . الحالة . الاستجابة:

لا يمكن اعتبار مؤشر الاستدامة البيئية مقياسا عالميا محكما للتنمية المستدامة، إذ أنه يتعرض حاليا للكثير من النقد المنهجي، أما المؤشرات الأكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة فقد طورتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة وتسمى عادة

بمؤشرات "الضغط والحالة والاستجابة" لأنها تميز ما بين مؤشرات الضغط البيئية مثل النشاطات الإنسانية، التلوث، انبعاثات الكربون ومؤشرات تقييم الحالة الراهنة مثل نوعية الهواء والمياه والتربة ومؤشرات الاستجابة مثل المساعدات التنموية.

وتنقسم مؤشرات التنمية المستدامة عادة إلى أربع فئات رئيسية بناء على تعريف التنمية المستدامة نفسه، حيث تنقسم إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية وكذلك مؤشرات مؤسسية والتي توفر تقييما لمدى تطور الإدارة البيئية.

وتتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التي حددتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة بالقضايا التالية: المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، النوع الاجتماعي، أنماط الإنتاج والاستهلاك، السكن، الأمن، السكان، الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة، التنوع الحيوي، النقل، الطاقة، النفايات الصلبة والخطرة، الزراعة، التكنولوجيا الحيوية، التصحر والجفاف، الغابات، السياحة البيئية، التجارة، القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية.

القضايا والمؤشرات الاجتماعية:

المساواة الاجتماعية: تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة. وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد واتاحة الفرص واتخاذ القرارات. وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة، والمساواة يمكن أن تكون مجالا للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة. ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر، العمل وتوزيع الدخل، النوع الاجتماعي، تمكين الأقليات العرقية والدينية، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية، وعدالة الفرص ما بين الأجيال(9).

الصحة العامة: هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة. وبالعكس، الأهداف الخاصة بالصحة وأهمها تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في المناطق الريفية، والسيطرة على الأمراض المعدية، وحماية المجموعات الهشة (مثل الأطفال وكبار السن) وتقليص الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي. أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي:

- حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.
- الوفاة: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة.

- الإصحاح: ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه.
- الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.

التعليم: يعتبر التعليم عملية مستمرة طوال العمروهومتطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة، وهناك ارتباط حسابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي، وأهدافه هي إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وزيادة فرص التدريب وزيادة التوعية العامة، أما مؤشرات التعليم فهي:

- مستوى التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الإبتدائي.
- محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

السكن: إن توفر المسكن والملجأ المناسب هو من أهم احتياجات التنمية المستدامة، ومع أنه يعتبر من الأساسيات في العالم المتقدم فإن العديد من الدول والكثير من الفئات الاجتماعية المحرومة لا تجد مأوى لها، إذ أن شروط الحياة، وخاصة في المدن الكبيرة، تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري، وتشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة المستوطنات البشرية العشوائية ونسبة المتشردين واولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة ولا يجدون المأوى الملائم لحقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن آمن ومريح ومستقل، وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص.

الأمن: يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة ولكنها بنفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطاتها في الإساءة إلى الأفراد وتحترم حقوق الإنسان.. ومن الأمور المرتبطة بالأمن الجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات والاستغلال الجنسي وغيرها مما يقع في بنود الأمن الاجتماعي. ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.

السكان: هناك علاقة عكسية واضحة ولا جدال فيها ما بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة، ومن المعروف أيضا ان النمو السكاني العالي المصحوب بالهجرة من الريف إلى المدينة يؤدي إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الموارد وإلى سوء توزيع الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة حيث تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان عن الوفاء باحتياجات السكان الأساسية. وقد أصبحت النسبة المئوية للنمو السكاني هي المؤشر الرئيسي الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني.

القضايا والمؤشرات البيئية:

الغلاف الجوي: ومنها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء، وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي كما أن لبعضها تأثيرات غير قابلة للانعكاس والتراجع، وقد اهتمت وثيقة الأجندة 21 بمشاكل الغلاف الجوي ووضعت العديد من التوصيات، كما تم إقرار الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية المناخ ومقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري ومنع استخدام المركبات التي تدمر طبقة الأوزون وكذلك تحسين نوعية التقنيات البيئية لتقليل الانبعاثات السامة والملوثات الغازية من المصادر الثابتة والمتحركة لتحسين نوعية الهواء.

وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي :

- التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- ترقق طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.
- نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

الأراضي: الأرض لا تتكون فقط من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها، وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها، وبالتالي فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها.

أما أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي فهي:

- الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.
- الغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.
- التصحر: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.
- الحضرنة أو التحضر أو التمدن: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة(10).

البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: بما أن البحار والمحيطات تشغل ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا هو أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية، كما أنه من أصعب المهام نظرا لتعقيد الأنظمة البيئية للمحيطات وهشاشتها وكونها الأقل استكشافا من قبل العلماء، ومما يزيد من أهمية هذه الأنظمة أن أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية وبالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية بحالة البحار والكائنات التي تعيش فيها،. أما المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية فهي:

- المناطق الساحلية: وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
- مصائد الأسماك: وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.
- المياه العذبة: هي عصب الحياة الرئيسي، وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية، وكذلك فهي من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، وتجد كل الدول التي تتميز بقلة مصادر المياه نفسها في وضع اقتصادي واجتماعي صعب، وتعتبر أنظمة المياه العذبة من أنهر وبحيرات وجداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضا للتأثيرات السلبية للنشاطات الإنسانية كما أن إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئيا هي من أهم التحديات والمصاعب التي تواجه دول العالم حاليا، ويتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما نوعية وكمية المياه. وتقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه، أما كمية المياه

فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

التنوع الحيوي: قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحيانا، حيث يعتقد البعض أن التنوع الحيوي يعني فقط حماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحميات وأن ذلك يصطدم عادة مع التقدم الاقتصادي. ولكن التنوع الحيوي في الواقع من أهم عناصر التنمية المستدامة إذ لا تعتبر حماية التنوع الحيوي واجبا بيئيا وأخلاقيا فحسب، لكنها أساسية لتأمين التنمية المستدامة حيث تم الإقرار بالترابط الوثيق بين التنمية والبيئة، فتوسع الأولى أصبح مرتبطا بجودة الأخيرة ونظرا للاعتماد القوي للاقتصاديات الوطنية على الموارد الحيوية والوراثية والأنواع والأنظمة البيئية فإن حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام لعناصره وكذلك الموارد المتجددة الأخرى يعتبر شرطا لاستدامة التنمية. وهناك أيضا ارتباط أساسي بين العمليات الاقتصادية وفقدان أو حماية التنوع الحيوي. وهناك أيضا قيم اقتصادية وتنموية هامة للتنوع الحيوي. وعلى سبيل المثال فأن حوالي 75% من الأدوية التي يتم تداولها في العالم مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص طبية وعلاجية متميزة، وهذه النباتات إذا ما فقدت من الطبيعة فإن قيمها العلاجية قد تفقد أيضا. وبما أن العلم يتطور يوميا كما تتغير وتتزايد مشاكل الإنسان يوميا فإن الكثير من الكائنات والنباتات والحيوانات أيضا والتي لا تعرف حاليا قيمها العلاجية قد تقدم الحلول للمشاكل القادمة. وكذلك فإن حماية التنوع الحيوي تضمن بأن تبقى الأنظمة البيئية تمارس أدوارها الحيوية المعتادة في تنظيف البيئة واستقرار المناخ وغيرها. ومن المسائل الهامة جدا في التنوع الحيوي الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية أي الكائنات الحية من حيوانات ونباتات وأسماك من أجل الوفاء باحتياجات الإنسان ولكن بدون التأثير سلبا على توازن الطبيعة، وهذه مهمة صعبة أيضا. ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما الأنظمة البيئية والتي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة، والمؤشر الثاني هو الأنواع ويتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض(11).

المؤشرات الاقتصادية:

البنية الاقتصادية: وذلك من خلال حساب معدل الدخل الفردي والقدرة الشرائية ضمن موازين السوق، ولكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي فكرة واضحة عن حقيقة التباين الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل كما أنها لا تعكس أبدا القيمة المستنزفة للموارد الطبيعية التي يتم

استخدامها في عمليات الإنتاج. ولذلك فإن تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة ولها علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية هو في طليعة أولويات قياس التنمية المستدامة. كما أن التحديات التي تضعها التجارة العالمية وزيادة معدلات الاستهلاك تعطي إحساسا بنمو اقتصادي كبير ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي الذي تسببه السياسات الاقتصادية الرأسمالية.

وبالتالي فإن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي:

- الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.
- التجارة: ويقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.
- الحالة المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

أنماط الإنتاج والاستهلاك: وهذه هي القضية الاقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة، إذ أن العالم الذي نعيش فيه يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو الجنوب. أما أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة فهي(12):

- استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.
- استخدام الطاقة: وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.
- إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية أنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.
- النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية،...الخ).

إن الالتزام بالتنمية المستدامة وتحقيق النجاح في تطبيقها يعتمد على مؤشرات علمية واضحة يجب أن تدخل سريعا ضمن الاستراتيجيات والمؤشرات التنموية للدولة، كما أن دراستنا هذه تخص الجماعات المحلية من خلال تقديم الخدمات العمومية المحلية ومدى مراعاتها للجانب البيئي

من جهة، ومن جهة ثانية نوعية هذه الخدمات ومدى تقبلها من طرف المواطنين وبالتالي قياسها حتى نتمكن من قياس التنمية المستدامة بالمفهوم الكلي، وعليه نتساءل أولا عن مدى توفر الإرادة السياسية لدعم وتحسين الخدمات العمومية المحلية؟

2- الإرادة السياسية والخدمة العمومية المحلية:

لقد لمسنا توفر الإرادة السياسية بالفعل، وذلك من خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة يوم السبت 26 جويلية 2008 أمام رؤساء المجالس الشعبية البلدية والمقدر عددها عبر التراب الوطني بـ 1541 رئيس مجلس شعبي بلدي المنبثقين عن الانتخابات البلدية الأخيرة 2007، وقد تناول معهم الرئيس الجوانب الأساسية من حياة الجماعات المحلية وبوجه خاص إصلاح الجماعات الاقليمية وإشكالية اللامركزية وما يترتب عنها من فك للتمركز والتنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية والأهمية البالغة التي يكتسيها المورد البشري .

وذكر الرئيس رؤساء البلديات بأن المواطنين عموما والشباب خصوصا ينتظرون منكم الاستجابة لتطلعاتهم المتعددة، والمتمثلة في تحسين المحيط ونوعية المعيشة والتكفل الناجع بالخدمة العمومية وكذا المزيد من الشفافية في القرارات التي تعنيهم من خلال إعلام منظم والمزيد من الاستماع والإشراك في الخيارات المتصلة بتنمية بلدياتهم(13).

وقد تجسدت الإرادة السياسية أكثر عندما أشار الرئيس في هذا الخطاب على أن الدولة وضعت إصلاح الجماعات الإقليمية في صلب إصلاحات مهام الدولة وهياكلها، وكان القصد من ذلك طبعا هو تعزيز الديمقراطية المحلية وتثبيت وجودها.

أما من حيث المسعى القائم على انتهاج اللامركزية وفك التمركز فقد تم إعداد جملة من مشاريع قوانين بغية توضيح مهام كافة الفاعلين المحليين وصلاحيتهم وتحسين تنظيم الجماعات الإقليمية وتسييرها، وضمن هذا المسعى كذلك أولت الدولة عناية خاصة لإعادة صياغة المالية والجباية المحليتين باعتبار أنهما تشكلان الشرط المسبق لأي إصلاح للجماعات المحلية. ومن بين الإجراءات العملية التي قامت بها الدولة:

-تطهير ديون البلديات التي بلغت مابين 2000 و2007 قيمة 22.9 مليار دج .

-تكفل ميزانية الدولة بالانعكاسات المالية للزيادات في أجور عمال الجماعات المحلية التي بلغت 18,4 مليار دج-

-الزيادة في حصص البلديات من مدا خيل بعض الضرائب والرسوم.
-الزيادة في مخصصات المعادلة لتعويض نقص المداخيل الجبائية التي ارتفعت بذلك من 5,5 الى 25 مليار دج في 2008.

ولقد تأكدت الأولوية الممنوحة للتنمية المحلية من خلال مختلف البرامج ومنها برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي والبرامج التنموية القطاعية والبرامج التنموية البلدية والبرامج الخاصة كبرنامجي الجنوب والهضاب العليا .

ولقد اختارت الجزائر مباشرة تنمية حقيقية تحافظ على توازن ميزان المدفوعات ووفرة المنتوجات الأساسية وتوفير متواصل لمناصب الشغل وضمان خدمات عمومية مجدية. إن تنمية كهذه لا تقوم إلا على النشاطات التي تخلق ثروات حقيقية ومعنى هذا أنه يجب علينا العمل قبل كل شئ على جعل الجزائر أكثر استقطابا للمستثمر الم(14)حلي وكذا للمستثمر الأجنبي، وهذه الاستثمارات تمر وجوبا عبر توفير محيط ملائم ومستوى معيشي أفضل وسير جيد للخدمات العمومية (الأمن العمومي والسكن والتعليم والصحة والنقل وحتى وسائل الترفيه) ومنشآت قاعدية ناجعة.

لكن كل هذه الدينامية الإصلاحية للجماعات المحلية تتوقف والى حد كبير على تحديث وسائل التسيير وتصرفاته وعلى الموارد البشرية ناهيك عن تحسين الكفاءات. فمن أجل التوصل الى تحقيق ذلك تم اتخاذ جملة من الإجراءات منها على الخصوص إعداد قانون أساسي لموظفي الجماعات المحلية يؤسس للتسيير القائم على الكفاءة ويتيح إضفاء الاحترافية على الفاعلين المنوطة بهم الخدمة العمومية المحلية، والقانون الأساسي الجديد هذا يرتكز على مخطط توجيهي للتكوين لفائدة الجماعات المحلية .

هذا البرنامج قد تم البدء في تطبيقه والمتعلق بتكوين رؤساء البلديات حيث تم تخصيص برنامج تكويني ثري يشتمل على المواد التالية(13):

الاتصال: بالنظر إلى طبيعة الدور الذي يقوم به رئيس المجلس الشعبي البلدي بحكم المسؤولية الملقاة على عاتقه و الصلاحيات التي يتمتع بها، فإن تفاعله الإيجابي مع المجتمع الذي يعيش فيه و مع أعضاء الفريق الذي يعمل معه، يصبح من صميم مهامه اليومية. ولا شك أن نجاحه في القيام بتلك المهام يتوقف إلى حد كبير على مدى تحكمه في مهارات الاتصال وقدرته على توظيفها، بالشكل الذي يساعد على تحسين صورته باستمرار، في محيطه المهني والاجتماعي.

الحالة المدنية:إن نظام الحالة المدنية يكتسي أهمية بالغة الأثر في حياة المواطنين اليومية لأن الحالة المدنية هي قواعد تنظم التواجد القانوني للفرد داخل الأسرة والمجتمع، و تعتمد على أهم الأحداث المميزة لحياته و منها الولادة، الزواج و الوفاة و يبقى الإنسان في حاجة لخدمات مصلحة الحالة المدنية طيلة حياته القانونية.

المالية المحلية: ويهدف التكوين في هذه المادة إلى:

- تحديد مفهوم ميزانية البلدية، تركيبتها و مختلف تقنيات تسييرها.
- تحديد إجراءات تحضير الميزانية إلى غاية كيفيات تنفيذها و الرقابة عليها.
- تحديد مفهوم ممتلكات البلدية المختلفة.
- التعريف بأهم التقنيات التي تسمح بتثمين و ترقية الممتلكات.

إدارة الموارد البشرية: حيث شمل البرنامج على كل العمليات والوظائف التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية بالإضافة إلى تقنيات تسيير الموارد البشرية، وبعض الدراسات التطبيقية كإعداد مخطط التسيير السنوي وتنفيذه

النظافة والصحة العمومية: يشمل البرنامج على العديد من المعارف الخاصة بالقوانين والتنظيمات السارية المفعول في مجال الصحة ونظافة المحيط منها الحق في الصحة كما تؤكده المواثيق الدولية، وذلك بالسهر على توفير العلاج والوقاية للسكان والعيش في بيئة نقية وغيرها

رخص وشهادات التعمير: التعمير هو شعبة علمية التي توفر الأدوات المنهجية من أجل الحفاظ وتشكيل الإقليم البلدي، يكون الهدف منه التنظير و تسيير نمو التجمعات السكانية.

التعمير هو بعد تطبيقي الذي يسعى إلى إعداد المخططات التى تشير أو تتوقع العمران وكيفية تعمير الإقليم البلدي، وللتعمير بعد قانوني، فهو منظم بمجموعة من النصوص التى يمكن أن يطلق عليها تقنين التعمير، حيث شمل البرنامج على مفاهيم أولية حول قانون التعمير وعلاقته بالقوانين الأخرى ذات الصلة منها القانون المدني، والقانون الإداري والقانون الجبائي، ويتلاقي قانون التعمير أيضا مع: قانون البلدية والقوانين المنظمة للعقار والقوانين المنظمة للفضاء (تهيئة الإقليم) و المحافظة على البيئة، المحافظة على التراث في كل أشكاله (الثقافي الأثري و التاريخي) .

تسيير العمليات: باعتبار البلدية حجر الزاوية في عملية التنمية المحلية، فقد أدرج هذا النوع من التسيير في إطار البرنامج التكويني لرؤساء البلديات، وشمل هذا الأخير على العديد المحاور منها:

- تقنيات التنظيم والتسيير على المستوى المحلي التي يضطلع بها رئيس البلدية من أجل تحقيق نتائج ملموسة تتمثل في تحسين الخدمة العمومية وتحسين الإطار العام للحياة وتنفيذ البرامج المحلية للتنمية، ومنه فرئيس البلدية مطالب بالقيام وبالمهام التسييرية المعروفة وهي: التخطيط والتنظيم والتوجيه والإشراف والمراقبة
- التخطيط الاستراتيجي: تم فيه تعريف رؤساء المجالس البلدية بمراحل التخطيط الاستراتيجي من تحديد الهدف وتحليل البيئة الداخلية والخارجية ثم رسم المخطط الاستراتيجي
- المشروع الجواري للتنمية الريفية المدمجة: وقد تم التعريف بالسياسة الوطنية للتجديد الريفي وبرنامج تدعيم التجديد الريفي ودور رئيس البلدية وعلاقاته مع الفاعلين في سياسة التجديد الريفي، بالإضافة إلى مراحل تركيب سياسة التجديد الريفي وتنفيذه وبعض النماذج أو دراسة الحالة(15).

وحتى تتأكد الإرادة السياسية مرة أخرى، والتي هي المنعرج الحقيقي لهذا التحول للجماعات المحلية، وفي إطار جلسات الاستماع السنوية التي يخصصها لنشاطات مختلف القطاعات الوزارية، ترأس رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، اجتماعا تقييميا مصغرا خصص لقطاع الداخلية والجماعات المحلية وذلك يوم 25 سبتمبر 2008، وتشير القراءة الأولية للتقرير المقدم بهذه المناسبة إلى تطبيق مشاريع وأعمال وآفاق تطوير قطاع الداخلية والجماعات المحلية. وتأخذ هذه الأعمال والأفاق بعين الاعتبار، الأهداف المسطرة للتنظيم الإداري الجديد الذي يرمي إلى الاستجابة الملموسة للمشاكل الحقيقية التي يعيشها السكان وتكثيف الحضور السيادي للدولة الحدودية التي تعاني من مشاكل خاصة و تعزيز وتشجيع نشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بولايات الجنوب والهضاب العليا من أجل قلب التوجهات التي تميز اختلال التوازن في شغل التراب وكذا التخفيف عن الولايات التي يعرف التسيير بها صعوبات بسبب العدد الكبير للبلديات التي توجد بها أو بسبب تمركز النشاطات التي تمارس بها.

وقد سمحت جهود تطوير الإدارة التي تمت مباشرتها في مجال تأهيل الموارد البشرية بالتدخل في مجال نقص تأطير وتأهيل العمال من خلال إرسال 3500 إطار تقني وإداري إلى الدوائر والبلديات و2500 إطارا آخرا لتعزيز الخلايا التقنية للدوائر خاصة الواقعة بالجنوب ومن أجل تعزيز قدرات متابعة المشاريع الإنمائية المحلية. كما تمت مباشرة برنامج لتعزيز منشآت التكوين (تحويل وصاية المدرسة الوطنية للإدارة إلى وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و تعزيز شبكة

التكوين لفائدة الجماعات المحلية من أجل خلق شبكة من ثماني مؤسسات للتكوين) إضافة إلى إستراتيجية لتحسين المهارات وتكييف الكفاءات مع مهام الجماعات المحلية لصالح الأمناء العامين للبلديات ومدراء الإدارة المحلية والمفتشين العامين ورؤساء الدوائر، وستخص هذه الدورة التكوينية كل الولاة خاصة في مجال التسيير. وبصفة عامة سيمثل التكوين الممر الحتمي من اجل الولوج إلى المناصب العليا للإدارة المركزية والإقليمية..

كما تعد ترقية المقاربة التساهمية الجوارية من خلال إشراك المواطنين في تنمية بلدياتهم و تطبيق عقود البرامج من قبل المجالس الشعبية البلدية من بين أولويات وزارة الداخلية و الجماعات المحلية. كما يجري تنفيذ برنامج تنموي يتمثل في تخصيص غلاف مالي بقيمة 465 مليار دج لإجراء أكثر من 60.000 عملية تحسين لظروف معيشة السكان (التزويد بالماء الشروب و التطهير و هياكل الشباب والتربية و الصحة و فك العزلة وإنشاء الهياكل الإدارية ...). و تم تعزيز هذا البرنامج بغلاف إضافي بقيمة 300 مليار دج لفائدة برنامج للتحسين الحضري، دون أن ننسى الأهمية التي أعطيت لتحسين الخدمة العمومية والذي يتجلى فيما يلي:

- تسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين في مجال الحالة المدنية و تطوير بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية و إعداد جواز سفر بيومتري.
- تعزيز و تحديث الحظائر البلدية للنظافة و التطهير من خلال التجهيز بـ 11153 آلة للجمع والتنظيف والتطهير وإطلاق عملية إنشاء 1176 مكتبة وقاعة مطالعة.
- اقتناء 1300 حافلة مدرسية لصالح 900 بلدية.

كما تجدر الإشارة إلى تسجيل تقدم في مسار إصلاح المالية المحلية التي تم التكفل بإجراءاته الأولية في إطار قانوني المالية 2008 و 2009 و كذا الإصلاح الضروري للجهاز القانوني لتسيير الجماعات المحلية من خلال مراجعة قانوني البلدية والولاية.

وفي كافة المجتمعات العصرية والمنظمة، تكمن الاستجابة لهذه التطلعات أيضا في تحرير المبادرات والتقدم المتواصل للنظام الديمقراطي. كما أنها تتطلب دولة قوية، ويجب أن تقترن الديمقراطية والتنمية مع العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني والوفاء للمبادئ المنصوص عليها في الدستور.

لذا فإن المجالس الشعبية البلدية والولائية اليوم مطالبة باتخاذ مبادرات أكثر والتحول إلى قوى اقتراح لتصبح محركا حقيقيا للتنمية المحلية. وكذا ممارسة المسؤولية العمومية في مجال المراقبة والضبط

وتأطير فعال للأعمال التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديون لفائدة المواطنين، ومن أجل تجسيد وتدعيم هذه المكاسب أعطيت توجيهات للحكومة تتمثل فيما يلي:

- مواصلة تكوين المنتخبين وتعزيز الإدارة المحلية التي حددت كهدف لها تقريب إدارة نوعية من المواطنين، وينبغي أن تصبح نوعية الخدمة معيارا أساسيا للتسيير العمومي.
- يجب الاستمرار في تكوين تأطير كفء يتوافق مع الوقائع الوطنية العصرية، وفي استعمال تكنولوجيات ومناهج تسيير حديثة على جميع المستويات، ورسكلة المسؤولين العاملين بالمؤسسات المحلية لمواكبة الإصلاحات المتعددة الجارية ببلادنا.
- يجب كذلك توسيع تكوين المنتخبين المحليين لتمكين المجالس المحلية المنتخبة من الاضطلاع بمسؤولياتها بنجاعة.
- تعزيز الجماعات المحلية لاسيما بالهضاب العليا والجنوب من حيث التأطير المتخصص في شتى المجالات، وهذا يعد مرافقة ضرورية للاستثمارات الهامة التي باشرتها الدولة على المستوى المحلي لضمان تسيير جيد للهياكل وتحسين نوعية الخدمة العمومية، ويتعلق الأمر بجعلها تقوم بأحسن استعمال للمسؤوليات والإمكانيات التي ستوكل لها.
- يجب أن يتواصل إصلاح المالية المحلية دون هوادة إذ تتوقف عليه وفرة موارد الجماعات المحلية لإعطاء معنى حقيقي للامركزية مما يتطلب التزاما حقيقيا من قبل المجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولائية في جمع هذه الموارد وتسييرها العقلاني(16). وسيعطي هذا الإصلاح المعنى الكامل للتمثيل الشعبي المحلي الذي سيحكم عليه على أساس نجاعته في استعمال الإيرادات التي يتم جمعها محليا والمدعومة بحصص من ميزانية الدولة في إطار التضامن الوطني بغرض دعم البلديات الفقيرة.
- يجب تعزيز لامركزية التنمية وينبغي أن تمكن القدرة على الاستباق وتطوير أداة وطنية للتخطيط من تحسين إعداد البرامج الوطنية المستقبلية في مجال التنمية التي يجب أن تسطر بالتشاور الوثيق مع الجماعات المحلية.

من جهة أخرى، يتعين على الجماعات المحلية التدخل أكثر في إنجاز المشاريع وجعل ترقية الاستثمار إحدى أولوياتها لكي يصبح خلق النشاطات ومناصب الشغل و در المداخيل فعليا في كل مناطق البلاد.

هذا التصور الذي جاء من أعلى هرم السلطة يبين مدى الاهتمام الكبير الذي تولية الدولة من أجل بعث دور الجماعات المحلية في التنمية المستدامة(17) وذلك من خلال تحسين الخدمة

العمومية في جميع المجالات، كما يبين هذا التصور توفر الإرادة السياسية من أجل السعي قدما نحو تحقيق هذا الهدف، لذا فإننا بصدد الحديث عن الحكامة المحلية والخدمة العمومية.

3- الحكامة المحلية والخدمة العمومية المحلية: وتتمثل هذه الحكامة في النقاط التالية:

. حكامة محلية تكون في خدمة المواطن والتنمية المحلية

. تحسين وتطوير الخدمات العمومية المحلية

. التحكم في التوسع العمراني وحماية البيئة وتطهير المحيط

. الجماعة المحلية هي نواة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

. إنصاف الجماعات المحلية ذات الطابع الريفي أو التي يغلب عليها هذا الطابع

إن تحقيق هذه المحاور يمر بالضرورة عبر توسيع صلاحيات المنتخبين في اتخاذ القرارات المصيرية التي تهم إقليم الجماعة وذلك من خلال وضع مدونة للحكامة المحلية الجيدة مع ما يستلزم ذلك من تقوية لقدرات الجماعة في تدبير وتطوير الموارد المالية(18) وتقوية آليات التضامن وبالتالي تجسيد اللامركزية في التسيير من خلال اضطلاع المجالس المنتخبة بصلاحياتها واختصاصاتها وكذا توضيح هذه الصلاحيات للحد من التداخل في الاختصاصات وبالمقابل تنسيق التدخلات والعمل داخل الجماعة وفق مخطط استراتيجي مدقق من حيث التدابير والنتائج وآجال الإنجاز، مع ضرورة الانخراط في المخططات الجهوية للقطاعات التنموية.

الأكيد أن تطوير الحكامة المحلية يقتضي كذلك العمل على تأهيل القدرات التدبيرية وترشيد نفقات التسيير، مع وضع بوابة الكترونية للجماعات المحلية لنشر المعلومات وطلبات العروض المحلية لإضفاء الشفافية على المعاملات الجماعية، والعمل على تحقيق التوازن بين الموارد البشرية والمالية وحاجيات التنمية والحرص على تقوية آليات التضامن والتنافس بين الجماعات، وكذا العمل على تقليص التفاوت بين الجماعات الفقيرة والغنية.

إن تحقيق هذه المحاور ينعكس إيجابا على الخدمات العمومية، بحيث يتحسن مستواها ويرتقى أداؤها، كما أنه بالإمكان العمل على تطوير الخدمات العمومية من خلال تعاقدات وشراكات مع الفاعلين العموميين والخواص مع الحرص على جودة هذه الخدمات:

- خدمات الحالة المدنية – الشباك الالكتروني(19).
- خدمات النقل: تحسينها وإعادة هيكلتها

– خدمات الكهرباء والماء والتطهير ومعالجة النفايات المنزلية والصناعية: إنشاء محطات جماعية لمعالجة المياد القذرة وإعادة استعماله في الفلاحة، استعمال المصابيح الكهربائية الاقتصادية في الإنارة العمومية. تدخل الجماعات المحلية في مراقبة ومعالجة إشكالية التعمير – وكذا حماية البيئة ومحاربة التلوث، وذلك من خلال إنشاء مراصد بيئية جهوية لمراعاة البعد البيئي في برمجة مشاريع استثمارية وتنموية محليا، مع تشجيع الأنشطة الاقتصادية النظيفة. صديقة البيئة . و تشجيع وتنمية استعمال الطاقات البديلة والمواد الإيكولوجية في البناء خاصة، أما بخصوص الاستثمار وجلب رؤوس الأموال وتشجيع استقطاب المقاولات وإنعاش الاقتصاد التضامني على الصعيد المحلي، فإن اضطلاع الجماعة بدورها التنموي عبر تطوير الشراكة والتعاقد مع الحكومة والسلطات المحلية والقطاع الخاص والفعاليات المحلية والمجتمع المدني... وذلك من أجل إحداث أقطاب اقتصادية تنموية محلية على الصعيدين الحضري والريفي، واعتماد مقاربة الذكاء الاقتصادي المجالي لاستقطاب الاستثمارات، ومن أجل خلق فرص الشغل في وجه شباب الجماعة، وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد المحلي وتحسين عيش الساكنة المحلية، وهذا يلتزم تنفيذ مجموعة من التدابير من أهمها:

4– التنمية الاقتصادية المحلية: وذلك من خلال:

– إحداث مناطق صناعية وخدماتية تعطي الأولوية لتشغيل ساكنة وشباب الجماعة، ونؤكد على ذلك، من خلال خلق مؤسسات ومقاولات صغيرة ومتوسطة، خاصة في الجماعات الريفية والنائية

– إحداث أسواق متنقلة لدعم منتوج تعاوني، وإنشاء فضاءات داخل المدن العتيقة لتسويق وتثمين المنتوج المحلي، وفتح المجال أمام التعاونيات للمشاركة في طلبات العروض الجماعية.

– إنصاف عالم الريف: إقامة التجهيزات الأساسية، وتحسين مستوى عيش الساكنة الريفية(20) والفلاحين الصغار بالعمل على تنمية الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية، وتيسير ولوج الساكنة الريفية للخدمات الاجتماعية والصحية، وتطوير الصناعة التقليدية والسياحة والأنشطة الصناعية النظيفة.

– العمل على إنشاء دور متعددة الوظائف للخدمة العمومية في العالم الريفي

– العمل على دعم الأسر الفقيرة لمحاربة التسرب المدرسي، وتشييد مكتبات وفضاءات للأنشطة الثقافية والرياضية والخدمات متعددة الوسائط، وضمان خدمات العلاج والمساعدة الطبية بناء على الخريطة الصحية الجماعية، –

– تثمين العنصر البشري هو محور التنمية البشرية، وذلك من خلال ضمان الأمن والأمان للساكنة داخل الجماعة، و توفير شروط التنشئة الاجتماعية السليمة وتقوية سلوك المواطنة المبني على مبادئ الديمقراطية وسيادة دولة الحق والقانون، والنهوض بأوضاع الفئات الاجتماعية ذات الوضعية الهشة وتعزيز التكافل الاجتماعي والتضامني ما بين الأجيال، وفي هذا الصدد نذكر الدور الوقائي الذي يجب أن تلعبه المجالس المنتخبة في محاربة أسباب الانحراف والجريمة داخل نفوذها الترابي، وذلك في إطار حكامة أمنية تشاركية مع السلطات العمومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية، وذلك من خلال:

– تدعيم البنيات التحتية الأمنية لمواكبة التطور الديمغرافي خاصة في الأحياء الجديدة أو الهامشية، وتوسيع وصيانة شبكات الإنارة العمومية بالنقاط السوداء وتجهيز الأحياء بكاميرات المراقبة، خاصة بالنسبة للمدن الكبرى، وإحداث جمعيات ولجان الأحياء، وأخيرا، التدابير التي تستهدف كافة الشرائح الطفولة، الشباب، النساء، ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص المسنين، ومن أهم هذه التدابير يمكن ذكر: وضع خريطة صحية على مستوى كل جماعة من أجل ملاءمة خدمات العلاج مع حاجيات الساكنة، وتعميم وحدات حماية الطفولة على مستوى الجماعات، تعميم تجربة الإسعاف الاجتماعي المتنقل، إقامة مراكز جماعية للإرشاد والنهوض بأوضاع المرأة(21)، دعم الأشخاص المعاقين وأسرهم، توفير أقسام مدمجة مع تعميم مراكز إعادة التربية الوظيفية، وتوفير مراكز لإيواء المسنين وتخصيص الدعم للأسر ضعيفة الدخل التي تتكفل بأشخاص مسنين وغيرها...

وفي الأخير نقول أن تحسين مؤشرات الخدمة العمومية على المستوى المحلي يعني تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الكلي.

الهوامش :

(1). مجلة البيئة و التنمية في العالم 2003، مجلد خاص، العددان، 53، 52، ص ص 22، 23.

(2). مجلة البيئة و التنمية في العالم 2003، المرجع السابق.

(3). تقريره التنمية البشرية لسنة 1996 صادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي.

(4). المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، 2008، ص 107

(5) . عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، WWW ,ecsd .eg.com

(6) جميل جريسات، إدارة التنمية العربية في ظل السياسة اللامنهجية، عمان: دار الفارسي للنشر والتوزيع، 1998، ص 15.

(7) . المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، بحوث وأوراق المؤتمر العربي الخامس، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، مارس، 2007، ص 99

(8) . خيري خليل الجميلي، التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص 7، 16.

(9) . المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر،المرجع السابق الذكر، ص 107

(10) . باتر محمد علي وردم، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، مقال منشور على شبكة الانترنت يوم 12 نوفمبر 2006،Arabenvironnement/net .

(11) . احمد سعيد أحمد، مؤشرات التنمية المستدامة، www .biomapegypt/org يوم 04 افريل 2010

(12) احمد سعيد أحمد، مؤشرات التنمية المستدامة، المرجع السابق الذكر.

(13) . خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أمام رؤساء المجالس الشعبية المنتخبة، يوم 26 جويلية 2008.

(14) . وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الحقيبة البيداغوجية، تكوين رؤساء المجالس الشعبية البلدية: www.interieur.gov.dz

(15) . وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الحقيبة البداغوجية، تكوين رؤساء المجالس الشعبية البلدية ، المرجع السابق الذكر: www.interieur.gov.dz

(15) . خطاب رئيس الجمهورية، المرجع السابق الذكر

(16) . هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي: دراسة مقارنة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، د.ت، ص 198

(17) . جينيفر جوي ماثيوز، ديفيد ميجنسون، مارك سورتيز، تنمية الموارد البشرية، (تر: علا أحمد إصلاح)، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2008، ص 36.

(18) . المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، بحوث وأوراق المؤتمر العربي الخامس، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، المرجع السابق الذكر، ص 213

(19) . نفس المرجع، ص 99.

(20) . المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، المرجع السابق الذكر، ص 107

(21) . المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دور المرأة العربية في التنمية المستدامة، تجربة الجزائر في مجال مشاركة المرأة الجزائرية في التنمية المجتمعية، 2007، ص 379.